أسئلة متواترة بشأن القرار المتعلق بالسياسة الموحدة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات

النسخة 1.0، 4 حزيران/ يونيو 2021

1. لماذا تحدِّث المنظمة (WMO) سياستها الخاصة بالبيانات؟

شهدت العقود الأخيرة نمواً هائلاً في الطلب على بيانات المراقبة والتنبؤ الخاصة بالطقس والمناخ والماء لدعم الخدمات الأساسية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع للمساعدة في تعزيز الرخاء الاقتصادي، ولمواجهة قضايا مثل تغير المناخ، والشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي، وتزايد تواتر وتأثير الطقس المتطرف.

ويجب تحديث وتعزيز تبادل بيانات الرصد من جميع أنحاء العالم، ونواتج البيانات الأخرى، بين جميع أعضاء المنظمة (WMO) بشكل مجانٍ وغير مقيد من أجل تلبية هذا الطلب المتزايد. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى الإنصاف في الوصول إلى نواتج البيانات المحسنة التي ستنجم عن ذلك لضمان عدم تخلف أي عضو عن الركب. ومع تواصل تزايد مسؤوليات المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا (NMHSs)، يلزم أن تدعم نظم الرصد وتبادل البيانات والنمذجة التابعة للمنظمة (WMO) مجموعة متزايدة من مجالات التطبيق تتجاوز الأنشطة التقليدية المتعلقة بالطقس والمناخ والماء. ولا بد من ثم تطوير سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات بحيث تستوعب مجالات مثل تكوين الغلاف الجوي، والمحيطات، والغلاف الجليدي، والطقس الفضائي.

2. لماذا تطورت الاحتياجات العالمية والطلب العالمي على بيانات المنظمة (WMO)؟

لقد أدى نجاح مراقبة الطقس والمناخ والتنبؤ بهما، والطلبات سريعة التزايد للحصول على معلومات إضافية عن تأثيرات الطقس والمناخ وما يتصل بهما من أحداث وظواهر، إلى زيادة مماثلة في الحاجة إلى تبادل البيانات. وينعكس ذلك في اعتماد المنظمة (WMO) لنهج رصدي وتنبؤي متكامل لنظام الأرض، وبالتالي فإن الاحتياجات إلى البيانات لا تشمل بيانات الأرصاد الجوية فحسب، بل أيضاً البيانات المستمدة من النطاقات والفروع المجاورة لنظام الأرض. وتوخياً للكفاءة والاتساق والشفافية، قررت المنظمة (WMO) توحيد نصوصها المتعلقة بسياسات البيانات في سياسة موحدة، هي السياسة الموحدة للمنظمة (WMO) بشأن تبادل بيانات نظام الأرض.

3. ما هو دور سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات؟

يتمثل دور سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات في التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المنظمة بشأن المبادئ العامة للتبادل الدولي لبيانات نظام الأرض، والنطاق العام لهذا التبادل.

وإن كان للطقس والمناخ تأثير محلي النطاق، فإن طبيعتهما عالمية النطاق - "الطقس والمناخ لا يعرفان حدوداً". وهذا يوضح أن الغلاف الجوي للأرض ليس له حدود أفقية، مما يعني أن جميع عمليات رصد الطقس والمناخ والتنبؤ بهما يجب أن تستند إلى نمذجة عالمية. والنمذجة الناجحة تعتمد بدورها على استمرار الحصول على إمدادات كافية من الرصدات من جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإن أي محاولة تسعى لفهم الغلاف الجوي والنظام المناخي ككل والتنبؤ بهما، تحتاج حتماً لتبادل البيانات على الصعيد الدولي.

وكان من بين الأهداف الأساسية لتأسيس المنظمة (WMO) في عام 1951 إنشاء آلية لتنسيق الحصول على هذه البيانات وتبادلها على الصعيد الدولي، حسبما تنص المادة 2 (أ) و2 (ب) من اتفاقية المنظمة (WMO). وسياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات، على نحو ما ترد في القرارات الثلاث المنفصلة للمؤتمر العالمي للأرصاد الجوية، وهي القرار 40 (Cg-XII) - سياسة المنظمة وممارستها فيما يتعلق بتبادل بيانات ونواتج الأرصاد الجوية والبيانات والنواتج المتصلة بها، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن العلاقات في أنشطة الأرصاد الجوية التجارية؛ والقرار 25 (Cg-XIII) - تبادل البيانات والنواتج الهيدرولوجية؛ والقرار 60 (Cg-17) - سياسة المنظمة (WMO) المتعلقة بالتبادل الدولي للبيانات والنواتج المناخية دعماً لتنفيذ الإطار العالمي للخدمات المناخية (GFCS)؛ تحدد الإطار العام للتبادل الدولي لبيانات الطقس والمناخ والماء.

ومع التسليم حالياً بأن النهج السلس والمتكامل لنظام الأرض يتسم بأهمية حيوية لممارسة الأرصاد الجوية بشكل عام، وللخدمات الحرجة المتعلقة بالطقس والمناخ والخدمات البيئية ذات الصلة التي يقدمها أعضاء المنظمة (WMO)، يجب وضع إطار مناسب لسياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات من أجل تحسين دعم إنجاز هذه الأهداف من خلال التبادل الدولي لبعض البيانات المتعلقة بالطقس والمناخ، والبيانات البيئية ذات الصلة.

4. ما هي فوائد تحديث سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات؟

سيحفز التحديث المقترح لسياسة البيانات ويعزز تبادل الرصدات الآتية من جميع المجالات والفروع، مما سيمكِّن من إحراز تقدم كبير في قدرات المجتمع على نمذجة نظام الأرض، وسيثمر عن نواتج عالية الجودة لبيانات النماذج.

وستساعد سياسة البيانات أيضاً في توفير إمكانية وصول جميع الأعضاء بشكل مجانٍ وغير مقيد إلى مجموعة أكبر بكثير من نواتج بيانات نماذج نظام الأرض، مما سيساعدهم على تحسين الخدمات المقدمة للهيئات التابعة لهم، وتوسيع نطاق هذه الخدمات.

5. ما هي الفوائد المحددة التي ستوفرها السياسة المحدثة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات للبلدان النامية؟

زيادة عدد الرصدات المتبادلة دولياً لاستخدامها في نماذج التنبؤ العددي بالطقس (NWP) على الصعيدين العالمي والإقليمي، ستساعد على تحسين نوعية نواتج هذه البيانات تحسيناً كبيراً. وسيكون هذا التحسن مشهوداً في كافة أنحاء المعمورة، ولكنه سيكون واضحاً بشكل خاص في المناطق التي تعاني حالياً ضعف التغطية ببيانات الرصد، بما فيها عدد كبير من البلدان النامية.

وسيساعد تحسين عدد نواتج بيانات النماذج المتاحة مجاناً لجميع الأعضاء على تطوير قدرات أعضاء المنظمة (WMO) على وجه الخصوص، وسيحسن بشكل هائل نطاق ونوعية خدمات الطقس والمناخ التي يمكن للأعضاء تقديمها للهيئات التابعة لهم.

6. مقارنةً بالوضع الحالي، ما هي مجموعات البيانات الإضافية التي سيحتاج الأعضاء إلى تبادلها في إطار السياسة الموحدة للبيانات؟

نظراً إلى الأدوار المنفصلة والتكاملية التي تؤديها سياسة البيانات والمواد التنظيمية، فإن السياسة الموحدة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات لن تفرض في حد ذاتها التزامات جديدة على الأعضاء لتبادل البيانات. فالالتزامات المحددة بتبادل مجموعات معينة من البيانات - تسمى "البيانات الأساسية" في نصوص سياسة البيانات – إنما توجد في اللائحة الفنية للمنظمة (WMO)، وليس في سياسة البيانات نفسها. وهذه الالتزامات قد تتغير بمرور الوقت مع تحديث اللائحة الفنية للمنظمة (WMO)، تحت سلطة المؤتمر.

ومن ناحية أخرى، يُتوقع أن يتسع بشكل كبير نطاق مجموعة الكيانات المشاركة في تبادل البيانات. وبينما تدعو السياسة الموحدة للبيانات إلى تبادل البيانات على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة المعنيين، فإن النصوص الحالية لسياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات، ولا سيما القرار 40 (Cg-XII)، تشير بشكل ضيق إلى تبادل البيانات بين المرافق الوطنية (NMHSs).

وعند عرض مشروع نص القرار الخاص بسياسة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات على المؤتمر للنظر فيه، سيُعرض على المؤتمر أيضاً، للعلم، تحليل مفصل وقائمة بمجموعات البيانات الأساسية التي يُنتظر تبادلها بموجب اللائحة الحالية. وتعتزم المنظمة (WMO) نشر هذه القائمة واستيفاءها وإبقاءها محدثة لمسايرة تطور اللائحة الفنية.

7. ما الذي ستفعله المنظمة (WMO) لمساعدة الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم بموجب السياسة الموحدة للبيانات؟

المنظمة (WMO) مستعدة لدعم أعضائها في تنفيذ السياسة الموحدة للبيانات بعدد من الوسائل، منها:

- مواصلة تطوير النظم الفنية، مثل النسخة 2 من نظام معلومات المنظمة (WIS 2.0) والنظام العالمي لمعالجة البيانات (S-GDPS)، بهدف تيسير تبادل البيانات، لا سيما مع مراعاة احتياجات الدول الأعضاء النامية وقدراتهم الفنية؛

- حشد الموارد وجهود الدعم اللاحقة، التي تُنفَّذ من خلال آليات مثل نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية (CREWS) والتفاعل بين الأقران، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء النامية على الاستفادة بشكل كامل من الكمية المتزايدة من بيانات التنبؤ والرصد التي ستكون متاحة لهم من سياسة البيانات المحدثة؛

- تنسيق الدعم الفني والمالي المباشر من خلال مرفق تمويل الرصد المنهجي (SOFF) للتبادل الدولي لرصدات شبكة الرصد الأساسي العالمية (GBON) من أجل التنبؤ العددي بالطقس (NWP) على صعيد العالم؛

- دعم اللقاءات الوطنية والإقليمية التي تجمع كلاً من المرافق الوطنية (NMHSs) وسائر الكيانات الحكومية والبحثية والخاصة، والمشاركة فيها، بهدف تحسين استيعاب سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات؛

- إعداد مواد توعوية توضح خلفية سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات، ونطاقها وفوائدها.

8. لماذا لا يوفر القرار المتعلق بالسياسة المحدثة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات سوى تفاصيل قليلة عما هو مطلوب من الأعضاء؟

تمثل سياسة البيانات التزاماً عاماً من قبل الأعضاء بتبادل بيانات معينة لأغراض معينة. ولكي يتسنى تنفيذ السياسة العامة بشكل متطور وموسع بمرور الوقت، حسب الحاجة، يقتصر المرفق 1 من القرار على تحديد المجالات والفروع والفئات الواسعة من مجموعات البيانات التي تغطيها السياسة العامة، وفي إطار كل منها ستشير إحالات إلى اللائحة الفنية إلى تفاصيل هذه المتطلبات. وترد في اللائحة الفنية ذات الصلة للمنظمة (WMO)، أو سترد فيها في المستقبل في بعض الحالات، تفاصيل محددة عن مجموعات البيانات والفئات التي تندرج فيها في إطار السياسة العامة.

9. ما هي أوجه اختلاف السياسة المحدثة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات عن السياسات الحالية؟

سيوفر التحديث المقترح نهجاً أكثر شمولاً ومرونة وقابلية للتنفيذ لتبادل البيانات في القرن الحادي والعشرين.

الشمول: في الوقت الحالي، تندرج سياسة المنظمة (WMO) القائمة الخاصة بالبيانات في ثلاثة قرارات منفصلة للمؤتمر تغطي ثلاثة مجالات: القرار 40 (Cg-XII) يغطي الطقس، والقرار 25 (Cg-XIII) يغطي الماء، والقرار 60 (Cg-17) يغطي المناخ. وعلى النقيض من ذلك، يغطي قرار المنظمة (WMO) الخاص بالسياسة الموحدة للبيانات سبعة مجالات - جميع بيانات نظام الأرض للمنظمة (WMO) - في نص واحد خاص بالسياسة العامة. وإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الجديدة لا تقصر التعامل على المرافق الوطنية (NMHSs)، وإنما تمتد لتشمل جميع الشركاء، بمن فيهم القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

المرونة: يمكن تحديث التفاصيل المحددة المتعلقة بما يعتبر "بيانات أساسية" و"بيانات موصى بها" من خلال تحديث اللائحة الفنية، بدلاً من تعديل قرار السياسة العامة نفسه. صحيح أن تحديث اللائحة الفنية يظل يخضع لموافقة المؤتمر، لكن اللجوء إلى عملية الموافقة يكون بدرجة أقل بكثير مما يقتضيه تحديث سياسة البيانات، نظراً إلى تركيز اللائحة الفنية الضيق والمحدود على مسألة التحديث.

قابلية التنفيذ: من بين القرارات الثلاثة الحالية الخاصة بسياسة البيانات، يحتوي قرار واحد فقط - وهو القرار 40 (تبادل بيانات الطقس) - على صياغة تطلب من الأعضاء تبادل الحد الأدنى من البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة على جميع المستويات لدعم الخدمات العامة الأساسية. وستسمح السياسة الجديدة مع مرور الوقت بتصنيف البيانات في نظام الأرض على أنها "بيانات أساسية".

10. كيف ستتأثر العلاقة بين القطاعين العام والخاص بالسياسة المحدثة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات؟

تؤثر السياسة المقترحة للبيانات، من حيث المبدأ، على جميع مقدمي ومستخدمي بيانات نظام الأرض، بما في ذلك المرافق الوطنية (NMHSs) وغيرها من هيئات القطاع العام ذات الصلة، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

بالنسبة إلى القطاع العام، تحمي فئة "البيانات الأساسية" إمكانية الوصول الشامل المجاني وغير المقيد للبيانات الحيوية لممارسة الأرصاد الجوية بشكل عام، وللخدمات الحيوية الخاصة بالطقس والمناخ والخدمات البيئية ذات الصلة. وينطبق ذلك على جميع البيانات "الأساسية" التي يتم الحصول عليها من خلال القطاع العام، سواءً من البنية التحتية التي يملكها الأعضاء ويديرونها، أو من البيانات المكتسبة من مصادر أخرى لاستخدام القطاع العام.

وبالنسبة إلى القطاع الخاص، ستكون الفائدة المباشرة هي الوصول إلى مجموعة أوسع بكثير من بيانات مراقبة نظام الأرض والتنبؤ به، مما سيسمح لهذا القطاع بإعداد نواتج ذات قيمة مضافة وتقديم خدمات مصممة خصيصاً لمستخدمين بعينهم. كما توفر السياسة توضيحاً بشأن أنواع البيانات التي يجب تبادلها ("البيانات الأساسية") والبيانات التي قد تخضع لشروط ("البيانات الموصى بها")، مثل التراخيص أو رسوم الوصول.

وسيوفر هذا النهج الشامل قنوات إضافية لتبادل البيانات من شأنها أن تعزز إلى حد كبير فعالية خدمات الطقس والمناخ والماء، وبالتالي تعظم فوائد هذه الخدمات للمستخدمين وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.

11. كيف ستؤثر السياسة المحدثة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات على الأوساط البحثية؟

تؤدي الأوساط البحثية دوراً مهماً ومزدوجاً في دوائر المنظمة (WMO) - سواءً كموفر للبيانات أو كمستخدم لها. وتضمن السياسة الجديدة للبيانات وصول الأوساط البحثية مجاناً ودون قيود إلى طائفة واسعة من البيانات الأساسية لنظام الأرض، وتوصي بمنح الأوساط البحثية إمكانية الوصول المجاني وغير المقيد إلى جميع بيانات نظام الأرض. كما تقر السياسة الجديدة بضرورة أن تحدد الأوساط البحثية مصدر بيانات نظام الأرض للأغراض التشغيلية.

12. ما هي البيانات التي تتبادلها البلدان بالفعل؟

يتبادل الأعضاء حالياً مجموعة واسعة من البيانات فيما بينهم، ولكن نصوص السياسة العامة البالية وصعوبة استيفائها وتحديثها، أدت إلى تراجع تدريجي للتبادل وتزايد مخاطر التجزئة في بعض المجالات. وتقدم الخريطة الواردة أدناه التي يوفرها نظام مراقبة جودة البيانات التابع للنظام العالمي المتكامل للرصد التابع للمنظمة (WIGOS) مثالاً على عمليات الرصد السطحية التي يتبادلها الأعضاء حالياً. ويبين هذا المثال التباين الكبير الحالي في تفسير الأعضاء لسياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات وتنفيذها. وهذا يحول دون استفادة دوائر المنظمة (WMO) بشكل كامل من إمكانات بياناتها ومعارفها العلمية، وأهمها إمكانات التنبؤ العدد بالطقس (NWP) لتلبية الطلبات المتزايدة على نواتج البيانات عالية الجودة.

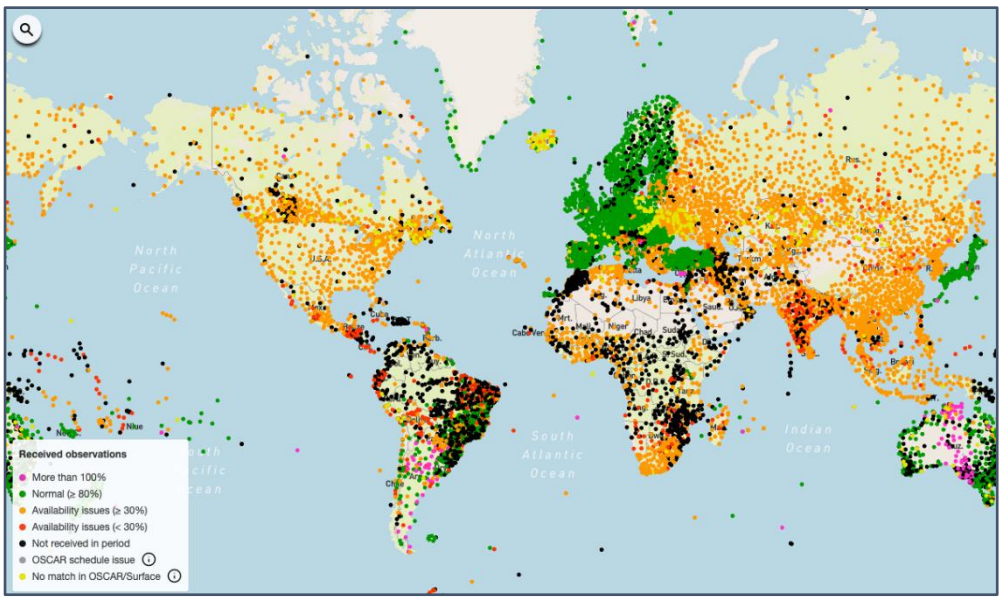

13. البيانات هي أثمن ما نمتلكه، لماذا ينبغي لنا أن نجعلها متاحة للجميع؟

توصل العديد من التحليلات الاقتصادية التي أجرتها الحكومات والمنظمات الدولية في مختلف أنحاء العالم إلى استنتاج واحد، وهو أن أنجع طريقة لجني الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من بيانات نظام الأرض هي ضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إتاحة هذه البيانات من خلال سياسات البيانات المفتوحة، مثل السياسات التي تناقشها المنظمة (WMO) حالياً. ويمكن للكيانات العامة والخاصة عندئذ استخدام البيانات كأساس لمجالات التطبيق الخاصة بها، و/ أو استخدامها كأساس لإعداد نواتج وخدمات إضافية ذات قيمة مضافة، وكلاهما يزيد من إمكانية الوصول للبيانات، ومن مساهمتها الإجمالية في تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية.

وفيما يتعلق بالرصدات تحديداً، فإن تبادلها أمر واجب، وليس خياراً، لكي يكون لها أثر. والعمود الفقري لجميع عمليات مراقبة الطقس والمناخ والتنبؤ بهما هو التنبؤ العدد بالطقس (NWP) على صعيد العالم. وبغية بدء تشغيل التنبؤ العدد بالطقس (NWP)، يجري تمثل كميات هائلة من الرصدات في نموذج لنظام الأرض لإعداد تقدير عالمي بشأن "الطقس الأصلي". وهذه العملية تشبه إلى حد بعيد عملية تجميع عناصر لغز للحصول على صورة لحظية للطقس العالمي، والرصدات هي عناصر هذا اللغز. ولنتخيَّل لغزاً مكوناً من 1000 قطعة، 100 منها توجد في الولايات المتحدة، و200 في روسيا، و50 في جنوب أفريقيا، وواحدة أو اثنتان في سنغافورة، وهلم جراً. ولكي يتمكَّن أي شخص من تجميع عناصر هذا اللغز ليرى الصورة كاملة، يتعين توفير جميع عناصر اللغز في مكان واحد، ولهذا السبب فإن التبادل الدولي للرصدات خاصة أمر حيوي للأرصاد الجوية. فالرصدات التي تبقى في موقع الرصد لا تضيف أي قيمة إلى جهود التنبؤ.

والرصدات التي لا يجري تبادلها بين القطاعات على المستوى الوطني تحد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها.

14. هل ستتاح للأعضاء فترة زمنية لتكييف تشريعاتهم الوطنية وهياكلهم الأساسية؟

لا توجد فترة زمنية محددة لتنفيذ السياسة. فالسياسة تحدد شكل الاتفاق بين أعضاء المنظمة (WMO) على المبادئ العامة والنطاق العام للتبادل الدولي لبيانات نظام الأرض. أما التكيف مع هذه السياسة وتنفيذها فهو من مسؤولية الأعضاء، إذ تقر كل من اتفاقية المنظمة (WMO) ومشروع نص السياسة الموحدة للمنظمة (WMO) الخاصة باالبيانات، بالحقوق السيادية للأعضاء في تحديد البيانات التي سيتم تبادلها، وكيفية هذا التبادل.

15. توحيد سياسة المنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات ينطوي على إقامة شراكات جديدة داخل كل بلد؛ كيف ستدعم المنظمة (WMO) الأعضاء في هذه الإجراءات؟

في حين أن التنفيذ الوطني لسياسة البيانات هو من صلاحيات الأعضاء وحدهم، فإن المنظمة (WMO) ستدعم بنشاط حكومات الأعضاء، بما في ذلك المرافق الوطنية (NMHSs)، بجميع الوسائل الممكنة لتوضيح فوائد سياسة البيانات من خلال مواد توعوية ولقاءات إعلامية. كما ستدعم المنظمة (WMO) تبادل الخبرات بين الأعضاء، وستتيح نماذج التنفيذ الناجح على المستوى الوطني حسب الحاجة.

16. ما هي خطة تنفيذ السياسة المحدثة للمنظمة (WMO) الخاصة بالبيانات؟

إذا اعتمد، أو عندما يعتمد، المؤتمر قرار السياسة الموحدة للبيانات، فإن مجتمع المنظمة (WMO) بالكامل سيشارك في تنفيذ السياسة، بدءاً من الالتزام باللائحة الفنية المعتمدة بالفعل ووصولاً إلى تحديثها تدريجياً. وسيشرف المجلس التنفيذي على تنفيذ السياسة بشكل عام، بدعم من أمانة المنظمة (WMO). وستقود لجنة البنية التحتية (INFCOM) التابعة للمنظمة (WMO) كل مجال من المجالات/ الفروع السبعة لتحديث لائحتها الفنية ذات الصلة، مع تقديم مدخلات من الأعضاء والتشاور معهم. وستسعى لجنة الخدمات (SERCOM) إلى إشراك الشركاء المعنيين في مواصلة تطبيق السياسة وتنفيذها. وستقوم الاتحادات الإقليمية بأدوار هامة ونشطة، من قبيل ضمان تحديد الخبراء الإقليميين المناسبين ومشاركتهم في عمل اللجنتين الفنيتين، وإشراك الأعضاء وتشجيعهم في المسائل المتعلقة بسياسة البيانات، وتحديد احتياجات تطوير القدرات. أما التنفيذ الفعلي فهو من مسؤولية الأعضاء.

17. ما هي الجهة التي يمكن أن أطلب منها الدعم في أمانة المنظمة (WMO) لتنفيذ السياسة الموحدة للبيانات في بلدي/ مرفقي؟

تتولى إدارة البنية التحتية، داخل أمانة المنظمة (WMO)، إعداد سياسات البيانات وممارساتها ولوائحها، في حين تقدم إدارة خدمات الأعضاء ومكاتبها الإقليمية الدعم والخدمات العامة.

_____